الفصل الثاني

الأمم الفقيرة

ولنتساءل بادئ ذي بدء: ماذا نعني بالأمم الفقير؟ فإننا إذا قلنا إنها البلاد المتخلفة، فلا يفي هذا الوصف بالغرض، لأنه يضم أنواعا مختلفة من التخلف. فالهند وباكستان، مثلا، وريثتا مدنية قديمة عظيمة ولهما كثير من الصفات الأخرى – في الفن والآداب والإدارة – للدول المتقدمة، مع أنهما بلدان فقيران جداً. وهناك مناطق أخرى، مثل الكونغو، لم يعرف التقدم، في واقع الأمر، سبيله إليها بأي معنى من المعاني. لذلك أخال أن أحسن وسيلة لتعريف الفقر في هذه المرحلة قد تكون في بحث موضوع الفقر فقط على أساس دخل الفرد –أي متوسط الدخل المتيسر للمواطنين في الدول المختلفة. فإذا حددنا مستوى الثراء في المجتمعات الثرية عند دخل للفرد يبلغ نحو ١٧٠ جنيها إسترلينيا في العام، كان معنى ذلك أن ٨٠% من سكان العالم يعيشون دون هذا المستوى، ذلك أننا لا نجد مستويات للدخل السنوي تزيد على معدل ١٧٠ جنيهاً إسترلينيا في العام إلا في تلك البلاد المحظوظة التي تحيط بالمحيط الأطلسي الشمالي.

فالواقع أن معدل الدخل السنوي في الولايات المتحدة أو كندا يبلغ ثلاثة أو أربعة أمثال هذا الحد الأدنى. ويمكن أن نضيف أستراليا ونيوزيلندة إلى هذه المجموعة من الدول الغنية. وفي الكتلة الشيوعية نجد أن تشيكو

سلوفاكيا تسرع للحاق بهذه المجموعة، وهكذا الحال بالنسبة لروسيا. وفي الحقيقة أنه من المسائل التي لا تعنينا كثيراً ما إذا كان لابد من وضع هاتين الدولتين في مصاف الدول الغنية. أما الأمر المؤكد فهو أن جماهير البشر يعيشون على دخل أقل بكثير من مستوى ال١٧٠ جنيهاً للفرد في العام، وقد ينخفض هذا المعدل في بعض البلاد –كالهند مثلا– حتى يصل إلى ٢٠ جنيهاً للفرد في العام، ومع ذلك يعيش في الهند ما بين ٤٠٠ و ٥٠٠ مليون نسمة، أي ما يقرب من خمس الفقراء في كل أرجاء العالم، وهكذا نجد أن الفجوة بين الأغنياء والفقراء هائلة، وأنها، كما لاحظنا، تميل إلى الاتساع أكبر.

وما السبب في هذا يا ترى؟ ولماذا هذا الفقر المخيم على وجه الكرة الأرضية؟ وقبل أن نحاول الإجابة عن هذا السؤال، أظن أنه يجب علينا أن نذكر أن القرن الذي نعيش فيه هو أول قرن يمكن فيه مجرد إثارة هذا السؤال. لقد كان الفقر نصيب الإنسان عامة حتى عصرنا هذا، ولم يخطر ببال أحد أن يسأل أسئلة تمس جوهر الوضع القائم الذي كان كل إنسان يأخذه على علاته.

وأما استطاعة الغالبية أن تعيش عيشة ميسرة نوعا ما ففكرة جديدة كل الجدة، وانطلاق مجتمعات بأكملها في طريق تركيم الثروة القومية أمر لم يكن ليخطر بالبال إطلاقا.

ولنعد إلى موضوعنا، ونلاحظ أن التباين ثراء الغرب وفقر كل البلاد الأخرى تقريبا ينم عن بعض المظاهر المحيرة. لقد ظل الشرق مئات السنين، بل آلافها، مشهوراً بثرائه الذي يثير الإعجاب. ولقد كانت أنظار الناس تتحول إلى الشرق حين كانوا يتحدثون عن أنواع الثروات التقليدية، كالذهب، والماس، والعطور الثمينة، والتوابل النادرة، والأنسجة المطرزة، والأقمشة الحريرية. وفي الواقع كان من بين العوامل التي دفعت بالاقتصاد الغربي إلى الأمام طيلة ألف عام أو يزيد، فتح باب التجارة مع الشرق الأكثر ثراء، كما كانت إحدى المشكلات التي تواجه تلك التجارة في زمن يعود بنا إلى عصر الإمبراطورية الرومانية عجز الغرب عن أن يقدم للشرق شيئا يذكر في مقابل ذلك. فلقد كان من الصعب بيع جلود الدببة للتجار في مدارس، وبخاصة أثناء موسم الأمطار. على أن التباين بين خبرات الشرق والفقر النسبي للغرب لا يقتصر على الماضي فحسب، بل يمتد إلى الوقت الحاضر أيضا. فهناك مثلا إندونيسيا التي يبدو واضحا أن الطبيعة قد حبتها بموارد على نطاق أوسع مما نجد في بعض البلاد الأوروبية التي نذكر منها النرويج على سبيل المثال.

وعلى الرغم من هذه الأحاجي، فهناك بعض الأسباب الطبيعية الكامنة التي من أجلها تخلفت بعض البلاد في الاندفاع العالمي نحو المزيد من الثروات في الآونة الحاضرة. فلقد تعرض الكثير من المناطق الاستوائية خلال آلاف السنين لسقوط الأمطار الغزيرة، فلا يمكن الاعتماد عليها في الزراعة. كما أن مناخ الأقاليم الاستوائية لا يساعد كثيراً على العمل. فعندما تبلغ درجة الحرارة ٩٠ْ ونسبة الرطوبة ٩٠% لا يشعر الإنسان

بالرغبة في حل إحدى المسائل الأولية في علم الهندسة، أو حتى بالرغبة في قطع إحدى الأشجار –وقد كان العمل المفضل لدي سادة العهد الفكتوري– أو في حفر حفرة.

وفي البلاد ذات الأمطار الموسمية هناك عنصر أساسي من عناصر عدم الاستقرار في الزارعة، ذلك أن هطول الأمطار، إذ يتركن في شهور قليلة من العام، يخلق مشكلات باهظة التكاليف لضبط المياه وتخزينها. فالأنهار تارة تذخر بالمياه العجاجة، وتارة تصبح قيعانا جافة. وإذا قلت الأمطار الموسمية في الهند أو جنوب شرق آسيا تعذرت الزراعة لعدم وجود الماء.

وهناك حقيقة أخرى تسبب الفقر وهي أن المنطقة المدارية العظيمة التي تمتد حول الكرة الأرضية تندر فيها موارد الطاقة، فلا يوجد بها فحم، ولا كثير من البترول خارج منطقة الشرق الأوسط وفنزويلا وإندونيسيا. ويجب أن نخلص من هذا إلى القول إن هناك فروقاً أصلية معينة فيما حبت به الطبيعة فعلا نصف الكرة الشمالي المتقدم، والنصف الجنوبي الراكد نسبياً. ومع ذلك فإني أظن أن السبب الأصلي فيما نراه من ثراء في بعض البلاد وفقر في البعض الآخر يرجع إلى أن الثورات المختلفة التي اجتاحت العالم الغربي خلال مائة العام الأخيرة لا تعدو أن تكون الآن في دور التكوين في الدول الفقيرة، أو لعلها تكون في صورة مشوشة.

إن الثورة البيولوجية لنمو عدد السكان نمواً سريعاً هي في طريقها إلى هذه المناطق، أما التغييرات الكبرى الأخرى –وهي الثورة الذهنية المرتبطة بالروح المادية والاهتمام بالأمور الدنيوية، والثورة السياسية القائمة على طلب المساواة، وأهمها جميعاً الثورة العلمية والتكنولوجيا التي تنشأ عن تطبيق المدخرات والعلوم على كل شئون الحياة اليومية– فلا تعدو أن تكون بدء عملية تحوير كل فكرة وتنظيم في البلاد التي برزت إلى الوجود حديثاً. إن ثورة الأخذ بالأساليب العصرية لم تدفع بهذه الدول بعد إلى مضمار العالم المعاصر. وإن أعظم مأساة في عصرنا الحاضر هي تلك التي سنرى فيها التيار وهو يجرف تلك الدول أمامه، ولكننا لا نزال في ظلال من الشك حول الشكل الذي ستتخذه تلك الثورات في نهاية الأمر. لقد بدأت الثورات في كل مكان ولم تكتمل بعد في أي مكان، ولكن الاتجاه لا يمكن أن يتحول إلى الاتجاه العكسي، والعالم بأسره في سبيل الأخذ بالأساليب العصرية.

منذ آلاف السنين بدأ الصيد وجمع الغذاء يفسحان الطريق أمام تقدم الحياة الزراعية المستقرة، وكذلك اليوم نرى أن التغيير الذي طرأ على المجتمع باستخدام العقل وتطبيق العلم والتكنولوجيا يدفع بالاقتصاديات القديمة الجامدة التي لا تكفل إلا عيش الكفاف إلى السير في مؤخرة العالم المتقدم، لأن العالم في الواقع تحتاجه عملية ثورية واحدة تكون موضوعاتنا الأربعة منها. ففي البلاد الأكثر ثراء تمت المرحلة الأولى بظهور الدولة العصرية الثرية الرأسمالية والمستقرة نوعاً، والتي بلغت مبلغاً عظيماً في الارتقاء بالفن الإنتاجي. وأما في البلاد الفقيرة فقد بدأت المرحلة الأولى

فقط. فالتباين بين الثراء والفقر في العالم مرده هذا الفاصل الزمني إلى حد بعيد.

ولزام علينا الآن أن نبحث في أثر التغيرات الأربعة على البلاد النامية —وعلينا أن نذكر مرة أخرى الفرق بين البلاد الفقيرة، مثل الهند التي هي في نفس الوقت غنية في ثقافتها وتاريخها وتقاليدها، وبين البلاد القبلية، سواء أكانت في أفريقيا أم أستراليا أم أمريكا اللاتينية التي تعوزها حتى النواة الأولي للتقاليد المتطورة.

فالثورة البيولوجية التي نشأت عن زيادة مفاجئة في معدل المواليد ما كانت لتحدث في تلك البلاد إلا بعد أن قضى حكم الاستعمار على الحروب المحلية، وبدأ علم الطب وعلم الصحة الحديثين في إنقاذ الطفولة وإطالة العمر. فأما أن هذه التغيرات قد أدخلت قبل إقامة دعائم الاقتصاد الحديث فهو من أخطر الفروق بين الشرق والغرب، وسنعود إليه فيما بعد. غير أن هذه البلاد ظلت حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر تتبع النمط القديم لسكان كانوا يرتفعون بالإنتاج إلى أقصى حدوده ثم يرتدون إلى العنف والكفاح والموت حينما يتجاوزون تلك الحدود. ففي الحياة القبلية مثلا حين كانت القبيلة تستنفد كل مواردها المتيسرة في ميادين الصيد، فإنها لم تجد أمامها وسيلة أخرى سوى إنقاص عدد أفرادها عن طريق سوء التغذية أو الموت جوعا أو الانقضاض على أراضي القبائل الأخرى وقهرها. وبهذه العملية ينقص العدد في كلا الجانبين. وكانت هذه الدورة أحد الأسباب الدائمة للحروب القبلية.

وحتى في المدنيات العظمى المستقرة مثل المدنية الصينية، يمدنا التاريخ بنوع من التعبير المادي عن "عجلة القدر الكئيبة" التي تتمثل دورتها في الضغط التي تسببه زيادة عدد السكان، حين يصل الاستهلاك إلى أقصى حدود الموارد، فيولد اليأس في النفوس، ويدفع الناس إلى العنف والسلب والحرب الأهلية والغزو. ثم يتناقص عدد السكان تحت وطأة الشدائد التي تحيق بهم فتكفيهم مواردهم، فيزداد العدد مرة أخرى في ظلال السلم. وهكذا تتجدد الدورة التي فيها تتحرك عجلة القضاء بفعل ضغط السكان في تعاقب ثابت، من زيادة في وقت السلم إلى نقص في فترة الشدة والعنف. وبدا حتى الأمس القريب أن هذا هو القضاء الأساسي المحتوم على وجود الإنسان على ظهر البسيطة.

ولننتقل بعد هذا إلى القوة الثانية، وأعنى بها التأكيد الثوري الجديد للعمل والجهد اللذين يكرسان للأمور الدنيوية، والقوة الدافعة لمصلحة بني البشر في تكريسها لتغيير بيئة الإنسان الطبيعية وتحسينها. وتفتقر هذه المجتمعات التقليدية أو القبلية عموما إلى مثل هذه القوة الدافعة. ذلك أنها تتقبل في الغالب التنظيم المادي للحياة، وفوق كل ذلك، التعاقب الطبيعي للولادة والموت، وللفصول، وللتغيرات الكونية كما هي. ولم تكن هذه الأمور تشغل تفكير الناس، إذ يمكن القول إن الإنسان في المجتمع القبلي البدائي يقبل الطبيعة على اعتبار أن العقل لا يستطيع أدارك كنهها إلى حد كبير، بل يمكن استرضاؤها والتأثير عليها من طريق السحر. فالفيضان يمكن تجنب غوائله بإغراق طفل لا بالتفكير في العلاقة بين سقوط المطر فوق خط تقسيم المياه والفيضان السنوي المنتظر، وتصميم مشروعات

هندسية لتجنب أخطاره. ويقضي الإنسان حياته وسط الألغاز والأسرار التي لا قبل له بها إلا بقدر محدود جداً استجابة للحاجات البشرية.

وفي المجتمعات القديمة الكبرى: في بابل ومصر ووادي السند والنهر الأصفر "الصين" سجل كل من كشف الحقيقة واستخدام التكنولوجيا تقدما عظيما. فلقد كانت مشروعات الري في مصر القديمة مثلا تتطلب تقديرات علمية مفصلة، ودراسة دقيقة للطبيعة، وإدارة قديرة على نطاق واسع. والمجتمعات التي نشأت فيها علوم الفلك والرياضة وتطورت حتى وصلت إلى المستوى الذي بلغته بلاد الفرس والروم، قد سبرت بعقولها غور المادة بطريقة ليس لها مثيل حتى وقتنا الحاضر، ولم يكن ينقصها إلا "ديناميكية" اهتمامنا الحديث بكل ما هو من صنع الله. وكما سنرى فيما بعد، فإن نواحي القصور في بعض المجتمعات تنشأ من عدم المبالاة بالاتجاهات العلمية، أما في البعض الآخر فينشأ هذه القصور من جراء الفصل بين تفهم أي قانون طبيعي وبين أية فكرة ترمي إلى استخدام القوانين كأدوات للعمل التجريبي. وتستوي كل المجتمعات في أن نواحي القصور تعزي إلى فكرة ثابتة عن الحياة التي فيها أمدت الزراعة –وهي الوسيلة الرئيسية للعيش– الكثرة بالكفاف، والقلة بالشبع، ولكن هذه الزراعة لم تكن في عرفهم موردا رأسماليا يمكن التوسع فيه باطراد عن طريق زيادة الاستثمار. والحقيقة أنهم حين كانوا يستثمرون أقصى مساحة من الأرض، ويستنفدون أقصى كمية ممكنة من الماء، كان عدم إجراء التجارب العلمية يحول دون زيادة التوسع.

وقصارى القول إن الأهداف الأساسية لهذه المجتمعات لم تكن دنيوية بالمعنى العصري الذي نعنيه. لنأخذ مثلا المعنى الذي تتضمنه العبارة الشائعة في العصر الفكتوري "النجاح في العمل". فإن المعنى الذي تحمله إلى أذهاننا هو كسب المال أو تحقيق النجاح المادي في أوسع معناه. غير أنه في المجتمعات التي سبقت المجتمع العصري، لم يكن من الممكن ربط هذا المعنى بأي نشاط قد يظن أنه نشاط محمود. وفي المجتمع القبلي كان السلوك الذي يقبله العرف هو القائم على القوانين والعادات القبلية ومراعاتها مراعاة دقيقة. وفي المدنية القديمة كان الإنسان الصالح، الإنسان الحكيم هو الذي يراعي القواعد والواجبات التي يمليها عليه أسلوب حياته: الغني بمراعاة الأبهة ودماثة الخلق ومنح الصدقات، والفقير بالعمل والاحترام. وما من مجموعة كانت تكرس حياتها لجمع المال وتركيمه إلا التجار المحتقرين. وحتى التاجر كان يعمل على تحويل ثروته إلى اقتناء الأرض كما كانت الحال في الصين، وعلى ترك حياة تكوين رأس المال حالما تسمح ثروته بالتغيير. إن مثل هذه المجتمعات تميل بطبيعتها إلى النظر إلى الوراء، وأن تحافظ على القديم، لا أن تخلق جديداً، وترى أن أسمى درجات الحكمة هي السعي في الإبقاء على الأشياء كما هي. عليه وفي مثل هذه الأحوال لا يكون هناك دافع سيكولوجي أساسي يحمل الناس على الكد لجمع المال من أجل المستقبل، بل الحكمة في أن تنتظر ما تفعل العناية الإلهية، وأن تنهج نهج من سبقوا في الحياة التي تتفق مع الرزانة الكاملة والكرامة التامة، والخبرة الدينية العميقة والفن العظيم، لا مع تركيم الثروة المادية للمجتمع عامة.

أما عدم وجود الثورة الثالثة، ونعني بها المساواة، فقد كان له الأثر عينة. فلم تكن هناك أية فكرة عن المساواة في المجتمع التقليدي. وكما نعلم من المجتمعات القبلية التي لا تزال باقية تنحصر الزعامة في شيوخ القبيلة وليس للشبان من سبيل للمطالبة بالمساواة، بل عليهم الانتصار حتى تمر السنون ويجئ دورهم كما أن الأقدمية (كما هي الحال في مجلس الشيوخ الأمريكي) تضمن أن الزعماء هم أناس يحترمون التقاليد القديمة للجماعة الإنسانية التي ترتبط بتراث الماضي ولهم مصلحة معينة فيما يضفيه التقدم في السن من تفاوت في الهيبة والوقار. إنها الوصفة التي لا مفر منها للتطرف في المحافظة على القديم.

وعندما يجتاز المجتمع المرحلة القبلية، فالقيم التي تنال تأييد الزعماء تظل من النوع المحافظ، ذلك أن تلك القيم يثبتها نظام أعلى له حرمته. فالفلاح لا يصل إلى عرش الملك إلا أوقات الانقلابات الهائلة. والملك والمحارب ومالك الأرض يكونون نظاما مقفلا لا يدخله إلا من ولد مؤهلا للانتماء إليه. وفي الهند يشمل نظام الطبقات الثابت كل مواطن، فالهندي يولد في طبقته الخاصة ولا ينتمي إلى غيرها.

وفكرة المساواة ذاتها لا تعني شيئاً تقريباً، لأن الإنسان هو ما هو، ولا يستطيع أن يقيس نفسه بغيره من الناس الذين يختلفون عنه اختلافا كليا في مولده وطبقته. وهكذا زاد نظام الطبقات في عجز التاجر عن تحقيق نفوذ أعظم ومكانة أعلى، فظل التاجر ينتمي إلى طبقته (فشيا)، وظل جمع المال حرفة لا تعتبر قيمتها كافية لتبرير زيادة قد الإنسان أو

رفعه مكانته. وهكذا لم يحقق التاجر الهندي الدفعة السياسية التي بدأ منها ازدياد قوة الطبقات المتوسطة في غرب أوروبا.

وكانت هذه المجتمعات تفتقر إلى ناحية أخرى من نواحي المساواة، وهي ناحية حيوية بالنسبة للنمو الاقتصادي. فيما أنه لم يكن هناك مجتمع قومي بالمعنى المفهوم لدينا، كانت دوافع التنافس القائمة على المساواة القومية غير موجودة أيضاً. فالقبيلة هي نوع من الأمة الصغيرة جداً –أمة لا تزال كالجنين في دور التكوين، ولكنها لا تستطيع أن يكون لها نفس التأثير الاقتصادي كالأمة الحديثة، لأنها أصغر من أن تكون سوقا ذات أهمية. وعلى أية حال فالزراعة القبلية ليست مخصصة للتبادل، بل لتوفير القوت الضروري.

وأما الوحدات السياسية الكبرى التي جاءت في أعقاب المجتمع القبلي فقد كانت على وجه العموم وحدات تابعة للأسر المالكة أو الإمبراطورية – مثل الكيان المفكك للهند في أيام أسرة حوبتا أو نظام الصين الطبقي الضخم –ولم يكن فيها إلا أدنى قدر من الترابط بين المدن المبعثرة هنا وهناك وجمهرة الشعب الذي كان يعيش عيشة العزلة والكفاف في القرى. ولا شك أنه لم يكن هناك تماسك اجتماعي واقتصادي كاف لتعريف السوق بعبارات تجعل التاجر يشعر بأنه يتنافس مع أسواق قومية أخرى نشطة ويعمل بطاقة دافقة لحماية المصالح القومية من المصالح غير القومية المنافسة. أو بمعنى آخر إن "المساواة" في التنافس على تجارة غرب أوروبا لم تقم لها قائمة على الإطلاق. وكما يشاهد الإنسان في التاريخ

البشري –أو في الحياة اليومية– لا يبدأ الناس في التصرف بأساليب جديدة إلا بعد أن يكونوا قد كونوا الآراء الخاصة بهذه الأساليب في عقولهم. ففكرة الأمة قد عززها كثيراً –بل خلقها جزئيا– التنافس بين المصالح التجارية في غرب أوربا.

ولنوجه نظرنا الآن إلى آخر الثورات وأكثرها إغراء، وأعنى بها الثورة الحاسمة للعلم والادخار. ففي المجتمع القبلي لا وجود للعلم في واقع الأمر، وإن يكن هناك كثير من الخبرة العملية والمهارة في العمل، والأساليب القديمة. ومما يبدو ممكنا مثلا أن الزراعة البدائية نشأت نتيجة للملاحظة الدقيقة لدورة الطبيعة من زرع وحصاد، ومحاكاتها في طقوس الخصب والأعياد الدينية، ولكن فكرة التحكم في الأشياء المادية بإدراك القانون الباطني لتكوينها لا وجود لها. أما الإحساس الكامن وراء غموض الأشياء فهو يوضح لنا، كما رأينا، سبب استخدام السحر. ولكن السحر يتوقف على قوة إرادة الإنسان، لا على طبيعة الأشياء التي يحاول أن يمارس إرادته عليها. وبما أن الإرادة البشرية قوة فعالة، يصادف الإنسان أحياناً نتائج غريبة جداً لا يمكن تعليلها وإيضاحها في عبارات مألوفة. ويعود معظم السائحين في أفريقيا بشيء من الإحساس بأنهم جاسوا خلال أطراف خطرة لعالم لا تطبق فيه بعض القوانين المألوفة. وبالرغم من ذلك فالمجتمع البدائي يعوزه استخدام المادة استخداما متصلا هادفاً للأغراض البشرية، وهو أمر لا يتأتى إلا إذا أدرك الإنسان القوانين التي تستجيب لها المادة.

ومما لا شك فيه أنه كانت في المدنيات التقليدية العظمى، كالهند والصين مثلا، نواة ثقافة فكرية تكفي لانطلاقه علمية كبرى من الممكن تحقيقها نظريا، إذ كرس كثير من ذوي العقول الراجحة في تلك المجتمعات أنفسهم للتفكير المنظم أجيالا عديدة. ففي شرق البحر المتوسط بين الكلدانيين والمصريين، اخترعت بعض الآلات الرياضية الأساسية للعلوم قبل العصر المسيحي بزمن طويل، ومع ذلك لم يأت الدفع الثوري. وفي الهند لم يكن من الممكن إجراء البحث المستمر في الأشياء المادية، بما أن كثيراً من أحسن الشخصيات كان يظن أن العالم الطبيعي خدعة بمعنى ما، وبلا أهمية جوهرية للمخلوقات البشرية. وكذلك فشل العلم في الصين، وإن يكن لسبب آخر، في تحقيق التفوق الذي كان يمكن أن يتوقعه الإنسان في مجتمع يعتبر من أرجح المجتمعات عقلا وأوفرها ذكاء في كل التاريخ –مجتمع اخترع الطباعة –والبارود– قبل الغرب بكثير. ولنا في سبب ذلك مثل آخر على أن الثورات تبدأ –أو تفشل في أن تبدأ– في عقول الناس. ذلك أن السيد الكونفوشي، الذي كان يسيطر على التفكير الرسمي للمجتمع الصيني، كان يظن أن العلم مهنة المشعوذين والحمقى، ولذلك لم يكن في حقيقة الأمر جديراً بالاحترام. وقل أن يكون الإنسان في حاجة إلى أن يضيف أنه إذا لم ين أرجح الناس عقولا أن المهنة محترمة فإنهم لا يكرسون وقتهم لها.

لقد كان للكونفوشيين بعض العذر في تحيزهم. ففي أوروبا كان الكيميائيون في العصور الوسطى يقضون كثيراً من وقتهم وطاقتهم في محاولة الكشف عن "حجر الفلاسفة" –وهو العنصر الذي يحول الفلزات

الأساسية إلى ذهب. وفي أثناء بحثهم العقيم توصلوا إلى كشوف تجريبية سليمة عن خواص الفلزات، وبعض الناس يعتبرونهم رواد الطرق الاستقرائية والتجريبية التي يقوم عليها العلم الحديث.

وأما في الصين فقد اتخذ "حجر الفلاسفة" شكلا آخر، وأعنى به "أكسير الحياة" فأباطرة الصين لم يريدوا الحصول على الذهب بل على الخلود، وكان "التاويون[٤]" وهم أتباع طريق ديني سري ميتافيزيقي، يجرون تجارب عملية على النبات والكيميائيات علهم يستطيعون إنتاج أكسير الحياة هذا في أنبوبة الاختبار. وقد غطى الخطأ في الغاية عند الكونفوشيين على القيمة المحتملة للوسيلة، ذلك أنهم حين ولوا ظهورهم للتجربة، فإنهم ولوها للعلم أيضاً. ولذلك نجد أن الصين بكل مجد ثقافتها القديم، وكل قوة تقاليدها الذهنية وحيويتها، لم يحدث فيها الدفع الثوري العلمي.

وفي المجتمعات البدائية القديمة كان الافتقار إلى الثورة العلمية يستوي والافتقار إلى الادخار المتواصل. إن كل مجتمع يدخر شيئاً، والادخار، مع هذا، ليس استهلاكا. ولو استهلك الناس كل شيء، لا نحطوا إلى الوضع الذي لا يحترفون فيه إلا صيد السمك والحيوان –وحتى هذه الحرف تتطلب شصوصا وحرابا. وأما في المجتمعات الزراعية المستقرة فإن البذور تخزن لاستخدامها في موسم الحصاد التالي، ويقوم الفلاحون ببناء الأسوار وحفر القنوات وتسوية الأرض لتحسين الإنتاج، عاما بعد عام. ولعل مثل هذا الادخار للصيانة والإصلاح –وفي أكثر الأحيان يكون الادخار

---

(٤) Taoists

بتطهير الأرض وبالري بقصد التوسع– لا يتعدى ٤ أو ٥% من الدخل القومي في أية سنة من السنين.

إن المدخرات التي تجعل من الممكن حدوث تغيير عام في الأساليب الفنية المتعلقة بالإنتاجية –المزيد من الطرق والموانى والقوى المحركة والتعليم والناتج الزراعي، والآلات الجديدة في المصانع– يجب أن تزداد زيادة كبرى عن مستوى الخمسة في المائة. ويحدد الاقتصاديون مستوى يتراوح بين ١٢، ١٥% من الدخل القومي على اعتبار أنه المدى المطلوب لمواجهة كل الزيادات الممكنة في السكان، وبعض الزيادة في الاستهلاك، ومستوى مرتفع ومتوسع من الاستثمار. ولم يصل أي مجتمع تقليدي قط إلى مثل هذا المستوى.

ويرجع بنا أحد أسباب هذه الحقيقة إلى ثورة المساواة. فالتاجر في الشرق لم يحقق قط نفوذاً سياسياً حاسماً، إذ لم تكن هناك بلديات في المدن ولا مواثيق مبنية على حقوق الحكم الذاتي. وكان من نتيجة ذلك أن التاجر لم يتحقق له قط الضمان الكامل أيضاً. ذلك أن حكم الملوك والأباطرة كان فوق القانون، ويعتمد على أهواء الحاكم. وهناك تعبير جميل استخدمه أحد سادة شركة الهند الشرقية من الشباب في وصف الشكوك التي تلازم الأعمال التجارية في الهند، إذ قال إن الحاكم وجباة ضرائبه يشبهون السطاة على عشاش الطير، إذ أنهم يتركون التاجر يملأ عشه بالبيض ثم يغيرون عليه ويأخذون كل ما به. وفي هذه الأحوال يستطيع المرء أن يفهم جيداً أن الحافز على التركيم المتواصل لرأس المال ضعيف نوعا ما. وعلى

النقيض من ذلك يتجه الميل إلى جمع المال المكتسب من التجارة –وهو كثير– في شكل نقود يمكن إخفاؤها، أو في شكل جواهر يسهل نقلها وإخفاؤها. ولكن أيا من هذين النوعين من الاحتياطي لا يصلح للتوسع في الأعمال الإنتاجية.

وقصارى القول إن الخاصية الرئيسية التي يتسم بها المجتمع القبلي والتقليدي هي أن كل الدوافع الداخلية إلى الأخذ "بالأساليب العصرية" كان تنقصه إلى حد كبير. ومع ذلك فهذه المجتمعات في كل مكان الآن يغلي فيها مرجل التغير. فكيف حدث هذا؟ ومن أين جاء الحافز الخارجي؟ ليس هناك إلا إجابة واحدة فقط، وهي أن التغير جاء من الغرب القلق المتغير الثائر، دون أن يدعوه أحد، في خلال الثلاثمائة السنة الأخيرة. فإن المجتمعات العالم القديمة ومدنيات الشرق التقليدية العظمى –ومعها مدنيات أمريكا اللاتينية السابقة على عهد كولمبس ومجتمعات أفريقية القبلية– قد استثارتها، بطريقة أو بأخرى، تلك الطاقات الجديدة الوثابة للدول الغربية التي كانت إبان تلك السنوات عينها تجتاز في وقت واحد كل الثورات –ثورة المساواة، وثورة القومية، وثورة زيادة السكان، وثورة التغير العلمي –كل الثورات التي تعمل على الأخذ بالأساليب العصرية.

ولا شك أن الاستعمار الغربي هو الناقل العظيم للميل إلى الأخذ بالأساليب العصرية، سواء كان ذلك للخير أو للشر. وأعتقد أنه يمثل الطريقة التي حدث بها التغير، وهي أن التجار الغربيين كانوا، المرة تلو المرة، رواد الانقلاب. لقد سافروا ليعودوا بالبهارات وأنواع الحرير وبدائع

الشرق إلى أوروبا المتعبة ذات المناخ البارد، ولم يكن في نيتهم في بادئ الأمر أن يخضعوا أي بلد، بل كانوا يحاولون فقط أن ينشئوا مراكز احتكار لأنفسهم –وقل أن يثير الدهشة إذا استطعت أن تربح آلاف في المائة في حمولة مركب من جوز الطيب تصل إلى أوروبا– ويطردوا التجار من الدول الأخرى. وكان القتال يدور بينهم بوحشية في البحر، وأما في البر فكانوا فقد يديرون "المصانع" –وهي مجموعات من المخازن ومنشئات الموانئ ومساكن يستولون عليها بإذن من الحاكم المحلي. وكان يمكن أن يظل الموقف هكذا، ولكن الضغط الهولندي كان أكثر مما يتحمل كيان جزيرة جاوه السياسي الضعيف في القرن السابع عشر، فأصبح الهولنديون شيئاً فشيئاً السادة السياسيين لكل البلاد لغنية بالبهارات، وذلك بتعضيدهم السلاطين الطيعين وعزل المعاندين المشاكسين.

وفي القرن التالي انهار بناء الحكم المغولي في الهند، ووجد البريطانيون أنفسهم، وهم يحيكون المناورات لهدم النفوذ الفرنسي، ينتحلون السلطة بنفس النهج، أي بتعضيد المتنازعين المحليين على الحكم أولا، وبعد أن يصبح أولئك الحكام عبئا عليهم، باعتبارهم دمي فقط أو غير أكفاء، يتولون هم بالتدريج السلطة التي أفلتت من القبضة الواهنة للحكام. إن الأوروبيين كانوا قد ذهبوا إلى تلك البلاد لغرض التجارة، وجاء الحكم الإمبريالي نتيجة ثانوية لها –وهو حكم يزداد تدميرا من الناحية التجارية– ومع ذلك فحتى عام ١٨٥٠ كان الحكم الأسمى في الهند لا يزال مؤسسة تجارية– شركة جون، وهي شركة الهند الشرقية.

وبدأت سيطرة الاستعمار، وقد نشأت أصلا في الميدان التجاري، تحرك ثورة الأخذ بالأساليب العصرية كلها، فأدخلت التغيرات الجذرية التي أحدثتها الزيادة المطردة في عدد السكان. لقد أدخلت الرقابة الغربية النواة الأولى للعلوم الطبية، كما أنهت الفوضى الداخلية. وبدأ التزاحم على المدن الكبرى، كما كان هناك بعض المحاولات لزيادة تحسين وسائل المحافظة على الصحة.

وقرب نهاية القرن التاسع عشر أخذ عدد السكان يزداد في كل أنحاء الهند والشر الأقصى، ولكن كانت لهذه الزيادة نتيجة تختلف عن النتيجة التي أدت إليها الزيادة في الغرب. ذلك أن الدول الغربية كانت قليلة السكان نسبياً –أمريكا الشمالية كانت قطعا كذلك– حين بدأت عمليات الأخذ بالأساليب العصرية. وكانت الزيادة في عدد السكان حافزاً إيجابياً على النمو الاقتصادي، إذ أنها جاءت بعمال إلى السوق ووسعت دائرتها. وفي الوقت عينة عملت الآلات الجديدة، والاقتصاد الجديد النامي والقائم على القدرة الإنتاجية المتزايدة، على التوسع في إمكانيات تكوين الثروة بطريقة فاقت زيادة عدد السكان بكثير. وأما في الشرق الأقصى، في الهند مثلا، حيث كان هناك من قبل اكتظاظ في السكان، فقد كان أثر وطأة الاستعمار منطويا على زيادة معدل نمو السكان دون البدء بأي تحول كلي في الاقتصاد القومي، فزيادة المواليد والأعمار عملت على زيادة السكان إلى أبعد من إمكانيات اقتصاد متعثر. وقد بدت اليوم المعضلة المخيفة وهي أن عدد السكان يفوق كثيراً وسائل سد حاجاته لدرجة أن كل موجة جديدة من المواليد تهدد في كل جيل بالقضاء على مقدار المدخرات

اللازمة لإعالة أعداد السكان الجديدة. إن الغرب، الذي كانت فيه زيادة السكان حافزة على توسع أكثر، لم يواجه هذه المعضلة. وأما في الشرق فلم يتضح بعد كيف يمكن مواجهة مثل هذه المضلة الخطيرة.

لقد أثار حكم الاستعمار الإحساس بالاهتمام الدنيوي بمزايا التقدم المادي من أبسط طريق وأقصره، وأعنى به "التقليد". فالتجار الجدد، والإداريون الجدد كانوا يحيون حياة أفضل وأطول، يستمعون خلالها بمزايا مادية أكثر تبدو لكل ذي عينين. ولقد رأى الأهالي ذلك، وبدأوا يتساءلون عن السبب في ذلك. أو ليس في استطاعة الغير أن يحيوا هذه الحياة أيضاً؟ وأكثر من هذا رأي الزعماء المحليون بكل وضوح أن المجتمع العلمي الصناعي التكنولوجي الجديد كان يستمتع بسلطة تتعذر مقاومتها في أغلب الأحيان. وبطبيعة الحال كان هؤلاء يشتهون أن تكون لهم هذه السلطة أيضاً.

وفي الوقت عينه حرك نظام الاستعمار بعض المبادئ الواضحة في عمليات التغيير الفني والنمو الاقتصادي. وكان في الأساليب الجديدة للحياة الغربية توفير بعض التعليم للأهالي. وبدأ بعض التجار في المجتمعات القديمة مثل "الكومبرادو" في الصين و "الجوجرات" في الهند يستغل مواهبه بوصفة من عداد المنظمين، في مجتمع تجاري مستقر جديد. وأدخلت بعض أوليات التصنيع –كإنشاء السكك الحديدية والموانى والطرق وبعض القوى، وهي ما تسمى بالبناء السفلي– لفائدة الاقتصاد الاستعماري الجديد. وحدث توسع في بعض صناعات التصدير لمد الغرب بالمواد الخام.

وأما الزراعة الأساسية فلم توجه إليها أية عناية في وقع الحال. وأما نظم المزارع فقد نمت المنتجات الزراعية –الشاي والفلفل والفول السوداني والجوت– لتمد أسواق أوروبا المتزايدة بحاجاتها منها.

وفوق ذلك كله، غمرت البلاد موجة من الأفكار الجديدة، ومكن التعليم الغربي الصفوة من أن ترى "الماجنا كارتا" (الميثاق الأكبر) لأول مرة. واستطاع أولاد الهنود أن يقرءوا في كتبهم المدرسية عن إدموند بيرك، وهو يستنكر النهب الذي يقوم به الإنجليز في الهند.

وقد تدعم المعنى الجديد للمساواة، كما بثه التعليم الغربي في النفوس، عن طريق التعارض الذي ينشب يوما بعد يوم بين السكان المحليين وبين ممثلي الاستعمار الذين كانوا يطالبون بأن يفرضوا حكمهم عليهم. وامتزجت المساواة الشخصية بفكرة المساواة القومية، أي بالثورة التي كان يزداد شعور المتعلمين بها من جراء إدارة دولة أجنبية لشئونهم. كما أثارت الآراء الغربية عن الحقوق الوطنية والاستقلال الوطني، الحركة الوطنية كلها ضد الاستعمار، بقدر ما آثارها البرهان الدائم على أن هذه الحقوق كانت تنكر عليهم.

وكان هناك فوران في كل مكان، وبدأ التغيير في كل مكان، وإحساس عميق في كل مكان بأن الطرق القديمة لم تعد ملائمة، وبطريقة ما لم تعد صالحة للبقاء بالنسبة للإنسان الحديث. وقد أثار هذا الإحساس رد فعل مماثل في العنف. وثار الناس قائلين إن الأيام القديمة كانت أفضل، وأن

"المودات" المستحدثة ستحطم كل ما كان قيما وعميقا في المدنية الأصلية. وبين العصريين والتقلديين، وبين الشباب الذي كان يريد أن يقبل كل شيء، والشيوخ الذين كانوا يريدون أن يرفضوا كل شيء، كان المجتمع المحلي مهددا بالضياع بين قيادات متضاربة. وفرضت أزمة الولاء والإدراك نفسها فوق كل الأزمات الأخرى. وكان من النادر أن يحقق بلد ما التماسك القومي الذي حققته الهند بزعامة غاندي الذي فيه أمكن للنظرة القديمة والفكرة العصرية للمساواة أن تتعايشا والذي استطاع القديم والحديث أن يجتمعا حوله.

على أن النقطة الهامة التي يجب أن تذكر، إذا أراد الإنسان أن يدرك التناقض بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة، هي أن كل هذه التغيرات التي أدخلها الاستعمار بطريقة هو جاء لم تنتج في الواقع نوعا جديدا متماسكا من المجتمع، كما فعلت في الغرب، إذ إنه لم يكن هناك "انطلاق" –على حد تعبير الأستاذ روستو[٥]– نحو نوع جديد من المجتمع. إن أثر الاستعمار أوجد مشكلات بدت أعظم من أن تحل، أو على الأقل مشكلات كانت تعترض أي حل لها صعوبات كبرى. لنأخذ مثلا مشكلة السكان. إننا لا نستطيع أن ننكر الطب أو نقاوم وسائل تحسين الصحة، ومع ذلك ظلت الأعمار تطول ونسبة المواليد ترتفع، ونستطيع غالباً أن نلاحظ عدد السكان وقد بدأ يفوق الموارد التي لم تزد بالنسبة عينها، لأن الادخار

(٥) Rostow

وتكوين رأس المال كانا لا يزالان غير كافيين. ومع ذلك كانت الزيادة في عدد السكان تجعل على الدوام الادخار أكثر صعوبة.

وكان هذا المستوى الضئيل للادخار يعني أم عمليات التنمية الاقتصادية في ظل الاستعمار– أو شبه الاستعمار– كانت على نطاق أصغر من أن يؤدي إلى قوة دفع عامة. ولنا في الصين مثل يؤيد هذه الحقيقة. ذلك أن البريطانيين بعد حروب الأفيون اضطروا إمبراطورية مانشو المتداعية أن تفتح موانيها للتجارة الغربية، فحدث توسع اقتصادي وصناعي بنسبة كبيرة فيما كان يسمى بموانى المعاهدة، إذ جاء الأوربيون برأس المال، وانضم إليهم بعض رجال الأعمال من الصينيين، فازدادت التجارة الدولية.

وكذلك أصبحت الضرائب الجمركية تحت الإدارة الأوربية مصدرا هاما من مصادر الدخل، وأعدت المشروعات لإنشاء السكك الحديدية.

على أن الريف البائس، المزدحم بالسكان، والذي كانت تعيش فيه غالبية الشعب، كان في تلك الأثناء ينحدر انحدارا متواصلا نحو الهلاك. وفي غير المناطق التي صبغت بالصبغة الغربية لم يمكن للنشاط الاقتصادي أن ينشر إلا قليلا، إذ أنه لم تكن هناك أسواق، ولا مدخرات، ولا روح الابتكار، بل العبء الثقيل للإفلاس الريفي فحسب.

وهكذا كانت الحال في الهند. فإن المناطق الوحيدة التي أخذ يحدث فيها ما يشبه "الانطلاق" المتواصل كانت في ضواحي مدينة بومباي

يتجارها الأذكياء وميناؤها العيم، وبين زراع الجوت الاسكتلنديين حول كلكتا، وزراع بنجاب النشيطين القابلين للتكيف وفق الظروف المحيطة بهم. وفيما عدا ذلك لم يتأثر الريف عموما بالقوى الاقتصادية الجديدة.

وقد أثرت نفس حالة "الترقيع" هذه على الحياة الاجتماعية والتعليم، إذ أخذ النظام التربوي في كل أنحاء آسيا ينتج الصفوة التي تؤمن بالآراء الغربية في القانون، وبالآراء الغربية في الحرية وفي الحكم الدستوري. ولكن خلف هذه الصفوة لم يحدث إلا تغيير يسير بين أفراد الشعب عامة. وفوق كل شيء، لم يكن هناك أثر للتغير في الجم الغفير من الناس –٨٠% من السكان أو أكثر– الذين كانوا يعيشون على الأرض حيث كانت الزراعة القديمة غير المتغيرة والتي تكفي عيش الكفاف تمضي كما كانت من قبل. وهكذا نشأ عن ذلك ما يمكن أن يسمى بالمجتمع المزدوج الذي كانت فيه نقط النمو المبعثرة للأسلوب الحديث في الحياة تعوقها –إلى خد التوقف– قوى القصور الذاتي الهائلة المتأصلة في الإطار القديم للمجتمع.

فعندما يقرأ المرء مثلا عن محاولات مجموعات صغيرة من تجار الصين في أخريات القرن التاسع عشر لتغيير اقتصادهم القومي بطريقة تمكنهم من مقاومة ضغط الغرب السياسي والتجاري تصدمه مراراً حقيقة راهنة وهي أن المجتمع الحقيقي لم يتغير إلى الحد الذي يكفي لأن يجعله يسايرهم. فالبلاط رجعي النزعة، والنظام الكونفوشي الطبقي كان كما هو لم يعتوره أي تغيير إطلاقا. ومما هو أسوأ من هذا أن التجار أنفسهم كانوا لا يزالون منقسمين في تفكيرهم، ذلك أنهم كانوا يتوقون إلى الأيام التي كان التاجر

الناجح فيها الناجح فيها يستثمر بطبيعة الحال كل رأسماله في الأرض ويصبح أحد الأعيان ملاك الأراضي. وكانت هناك عوائق سيكلولوجية في عقول الناس عند كل نقطة حين كان الأمر يتطلب إكمال التغير الذي كانوا على استعداد أن يبدأوه. وفي معنى حقيقي حقا كانت المجتمعات التي تشبه مجتمع الهند أو الصين في نهاية القرن الماضي محصورة بين عالم كان قد مات، وآخر جديد لم يتيسر له أن يولد بعد –وهذه هي بطبيعة الحال وصفة كاملة لأقصى حد للتوتر الاجتماعي والنفسي.

ولعنا نستطيع أن نصدر أفضل حكم على مدى هذه المثبطات بدراسة مثل مضاد عن اليابان. هناك قررت طبقة حاكمة لا تلين وعلى درجة غير عادية من الكفاية– بعد أن أرغم الغرب اليابان عل فتح اليابان على فتح موانيها –قررت أن تغير البلاد تغييراً كليا على النمط الغربي الحديث. قررت أنه لا شيء أقل من التغيير الفني الشامل تقريباً يمكنها من مقاومة الغرب، فنفذت بالقوة إصلاح الزراعة، وفرض الادخار على الشعب والتصفية التامة لكل أنواع الاقتصاد الإقطاعي، وأدخلت الصناعة وأرسلت الكثيرين من اليابانيين ليتدربوا في الخارج. وقامت بحمله عامة لتعليم السكان القراءة والكتابة. ومع أن اليابانيين، لسوء الطالع، أخذوا أيضا عن الغرب المعاصر لهم وقتئذ الروح الإمبريالية، وقد كانت منطبقة أيضاً في تقاليدهم، فإنهم استطاعوا أن يغيروا مجتمعهم تغييرا جذريا في نحو ثلاثين عاما، ويزيلوا العقبات الاجتماعية والمثبطات النفسية التي أبقت المجتمعات الأخرى –بطريقة تدعو إلى الأسى– معلقة بين عالمين متضادين.

وأما في البلاد الأخرى في كل أنحاء العالم غير الملتزم، في المجتمعات التقليدية للصين والهند، وفي أجزاء كبيرة من أمريكا اللاتينية وفي البلاد البدائية الصاعدة في أفريقية، فقد بقى القديم والجديد جنبا إلى جنب وفي نوع من الصراع والتنافر، وبدا وكأنهما في مأزق لا فكاك منه. فكيف الخروج إذن من هذا المأزق، وكيف تمكن قوي " الأخذ بالأساليب العصرية" من أن تسري في كل كيان المجتمع، وكيف تغير الزعامة، ويعد الإطار الجديد للتعليم، ويحث على الادخار الجماعي، وتجدد الزراعة؟ كل هذه مشكلات ملحة لا تقاوم يواجها المجتمع الجديد، ومازالت تنتظر الجواب.

إن هذه حقيقة لا يقوى الغرب على تجاهلها. ذلك أن معظم معضلات المناطق المتخلفة قد أثارها تأثير الغرب. ومع ذلك فإني أظن أنه ليس غير صحيح كلية أن الدول الغربية لا تسعى بجد للعثور على حلول لهذه المعضلات، وأظن أن هناك سببا قويا جداً لهذه. لقد نسيت تلك الدول عموما فترة انتقالها الخاصة، ولا نذكر أن كثيرا منها، منذ مائة سنة، أو حتى خمسين سنة، كانت تمسك بخناق هذه المكلات ذاتها: تغيير الزعامة، وتنمية مجموعات اجتماعية جديدة، ومنح الحقوق لطبقات جديدة، وإيجاد الوسائل لتحقيق ادخار أعظم، وضمان دفع ثوري فني على نطاق واسع. إننا نأخذ موضوع تنمية بلادنا على أنه قضية مسلم بها لدرجة أننا قل أن نفهم معضلات أولئك الذين لم يقطعوا الشوط الذي قطعناه بعد.

وهناك سبب آخر لما يبدو منا من عدم اكتراث نسبي وهو أنه بسبب النقص النسبي في السكان في جزئنا من العالم بسبب نطاق الموارد الكامنة التي ترتقب تنميتها في عالم المحيط الأطلسي، لم يكن طريقنا نحن في الغرب إلى الأخذ بالأساليب العصرية شاقاً أكثر مما ينبغي. ولا شك أنه ليس هناك وجه للمقارنة بين مشكلاتنا والمعضلات المخيفة حقاً التي تواجه العالم المتخلف اليوم. ولذلك فإني لا أظن أننا، وإن كنا على الأرجح قد بدأنا نرى أن الدول المتخلفة تواجه مشكلات قل أن تذلل، قد رسمنا بعد التفكير استجابتنا لهذا الموقف، أو حتى قدرنا كل التقدير مسئوليتنا. ومع ذلك فليس هناك فشل بشري أعظم من أن يبدأ الإنسان مسعى هاماً كل الأهمية ثم يتركه في منتصف الطريق. إن هذا هو ما فعله الغرب بنظامه الاستعماري. لقد زحزح المجتمعات القديمة كلها في العالم من مواقفها الأولى وأبعدها عنها، ولكن يبدو أنه سيان عنده وصولها سالمة إلى هدفها في نهاية الأمر أو عدم وصولها.

هذه إحدى الصعوبات، ولكن هناك صعوبة أخرى أعظم منها. ذلك اننا بينما نواجه هذه المعضلات، فقد وضعت لها مجموعة أخرى من الإجابات –في الغرب أيضاً. وهو يزعم أنه يصل إلى قلب هذه الثورات جمعياً ويعرض سبيلا أضمن إلى المساواة، والخير المادي، وتحقيق التكنولوجيا والعلم ورأس المال. إن الشيوعية تزعم أنها أنموذج المستقبل، وأن في قبضة يدها سر المرحلة التالية من التاريخ البشري. إن هذا الإدعاء خطير بمعنى ما. ذلك أنه يعني أن الشيوعية أشبه بخلاصة للثورات التي تؤدي إلى "الأخذ بالأساليب العصرية" وأنها تعرض وسيلة لتطبيقها بسرعة

على المجتمع التي أحاطت بها معضلات فترة الانتقال. فعلينا إذن أن نعترف في اللحظة الراهنة أن الأمم الفقيرة، الأمم غير الملتزمة، تواجه تحديا مزدوجا. إنها تواجه التحدي الهائل للتغيير، ولكنها تواجه أيضاً تحديا مساويا له هو تحدي الاختيار.